

209314 - تريد الدخول في الإسلام وهي في فترة النفاس ؛ فكيف تحتسب عدتها؟

السؤال

تريد سيدة غير مسلمة أن تعتنق الإسلام ، وهي متزوجة من غير مسلم ولكنها في فترة نفاسها، فلو اعتنقت الإسلام في تلك الفترة : هل عليها عدة ؟ ولو وجب عليها العدة فمتي تكون؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولا :

الواجب على هذه السيدة أن تسارع إلى الدخول في الإسلام دين الحق ودين الفطرة الذي ارتضاه الله سبحانه لعباده ، ومن يبتغ غيره دينا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين ، والحمد لله الذي شرح صدرها للإسلام فهذه أعظم النعم على الإطلاق ، ونسأل الله تعالى لها الثبات والنجاة من الفتن.

ثانيا :

وأما عن علاقتها بزوجها غير المسلم فإنها بمجرد إسلامها : يجب عليها أن تمتنع منه في الفراش بل وتفارقه في المسكن وتتربص مدة العدة .

وجمهور العلماء على أنها تعتد ، كالمطلقة ؛ فإن كانت من أولات الأحمال : اعتدت بوضع حملها ، وإن لم تكن حاملا : فعدتها ثلاثة قروء لذوات الحيض ، وثلاثة شهور لمن يئسن من المحيض .

قال القرافي رحمه الله :

" وَاخْتَلَفَ فِي الْعِدَّةِ فَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ الْقَاسِمِ إِذَا أَسْلَمَتْ دُونَهُ فَتَلَاثُ حَيْضٍ " انتهى من "الذخيرة" (4/330) .

وذهب بعض أهل العلم إلى أن تعتد بحيضة واحدة، لأن فرقتها فرقة فسخ وليست فرقة طلاق.

ومذهب الجمهور أحوط .

وينظر : "أحكام أهل الذمة" لابن القيم (1/317) وما بعدها ، "الموسوعة الفقهية" (29/335) ، "إسلام أحد الزوجين" (159) وما بعدها .

وينظر أيضا : جواب السؤال رقم (12667) .

والظاهر أن هذه المرأة من ذوات الحيض لقرب عهدها بنفاس ، لذا فإن عدتها ثلاث حيضات كاملة تبدأ من وقت دخولها في الإسلام ، مع الانتباه إلى أن مدة نفاسها ليست من جملة العدة في شيء ؛ فإن النفاس لا مدخل له في "العدة" ، بل عليها أن

تنتظر حتى ينقضي نفاسها ، ثم يأتيها الحيض وتطهر ، ثم يأتيها وتطهر ، ثم يأتيها وتطهر ، فتكون قد حاضت ثلاث حيض ، وانقضت عدتها ، سواء طالّت المدة بين الحيضات أم لم تطل .

قال الحجاوي ، رحمه الله في " زاد المستقنع " :

" وهو كالحيض فيما يَحِلُّ ، وَيَحْرُمُ ، وَيَجِبُ ، وَيَسْقُطُ ، غَيْرَ الْعِدَّةِ "

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله ك

" يعني أن النَّفَاسَ يفارق الحيض في العِدَّةِ .

فالحيضُ يُحَسَبُ من العِدَّةِ ، والنَّفَاسُ لا يُحَسَبُ من العِدَّةِ .

مثاله: إذا طَلَّقَ امرأته ، فإنها تعدُّ بثلاث حِيضٍ ، وكلُّ حِيضَةٍ تحسبُ من العِدَّةِ .

والنَّفَاسُ لا يُحَسَبُ؛ لأنه إذا طَلَّقَهَا قَبْلَ الوضْعِ انتهتِ العِدَّةُ بالوضْعِ ، وإن طَلَّقَهَا بعده انتظرتُ ثلاث حِيضٍ ، فالنَّفَاسُ لا دَخَلَ له في العِدَّةِ إطلاقاً " انتهى من "الشرح الممتع" (1/516) .

على أن الحيضة التي وقعت فيها الفرقة ، لا تحسب من العدة أيضا .

وينظر : "الشرح الكبير" (9/99-100) ، "الإنصاف" (9/279) .

ثالثا :

يجب عليها أن تتربص فترة عدتها ؛ فإن أسلم زوجها في هذه المدة فهما على زواجهما ، دون حاجة لتجديد النكاح .

وإن لم يسلم زوجها في هذه المدة ، وانتهت العدة ، فقد اختلف الفقهاء في ذلك :

فمنهم من يقول يفسخ نكاحهما بانتهاء فترة العدة وتبين المرأة من زوجها .

والصواب أنهما إن اتفقا على الرجوع إلى بعضهما البعض بالعقد الأول ، ولم تكن المرأة قد تزوجت بغيره : فإن ذلك جائز ، ولا يحتاجان إلى عقد جديد .

قال ابن القيم رحمه الله : " الذي دلَّ عليه حُكْمُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن النكاح موقوف ، فإن أسلم قبل انقضاء عدتها فهي زوجته ، وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت ، وإن أحببت انتظرتة ، فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح " انتهى من "زاد المعاد" (5/137) .

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو الذي رجحه الشيخ ابن عثيمين - رحمهما الله - واستدلوا بما رواه أبو داود عن ابن عباس رضي اله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد زينب ابنته على زوجها أبي العاص بنكاحها الأول .

رواه الترمذي (1143) وأبو داود (2240) وابن ماجه (2019) ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه .

وكان إسلامه بعد نزول آيات سورة الممتحنة ، وهي التي فيها تحريم المسلمات على المشركين بسنتين ، والظاهر انقضاء عدتها في هذه المدة . ومع ذلك ردها النبي صلى الله عليه وسلم إليه بالنكاح الأول .

ويراجع للفائدة الفتوى رقم: (21690) .

والله أعلم .